الأمم المتحدة

E/2019/59*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 April 2019
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٩

٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ – ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩

البندان ١٢ (ب) و ١٨ (د) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرامج ومسائل أخرى:

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

المسائل الاقتصادية والبيئية: المستوطنات البشرية

التوجّه الاستراتيجي الجديد لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

مذكرة من الأمين العام

موجز

استجابة للقرار ٣/٢٦ الصادر عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، قاد المدير التنفيذي جهود صياغة الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥. وأُقرّت الخطة لاحقا في ٦ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٨ من قبل لجنة الممثلين الدائمين، الهيئة الفرعية الدائمة التابعة لمجلس الإدارة. وهي ستُعرض في أيار/مايو ٢٠١٩ على موافقة جمعية الموئل المنشأة حديثاً. وستُنير الخطة، وكذا التغييرات ذات الصلة المقترح إدخالها على هيكل البرنامج الفرعي للموئل، السبيل أمام إعداد ميزانية الموئل البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠.

وإلى أن تنظر جمعية الموئل في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ وتقرّها، يطلب الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يأذن له بالشروع، على أساس استثنائي، في إعداد ميزانية الموئل البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وذلك على أساس التوجه الاستراتيجي الجديد لموئل الأمم المتحدة، الذي ترد تفاصيله في مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ (HSP/CPR/71/10)، ودون المساس بأي إجراء لاحق قد يتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن تقرير جمعية الموئل.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

19-03349 (A) 150419 150419

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – معلومات أساسية

١ – طلب مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة، في قراره ٣/٢٦ المعتمد في دورته السادسة والعشرين لشهر أيار/مايو ٢٠١٧، إلى المدير التنفيذي أن يتشاور ويتعاون عن كثب مع لجنة الممثلين الدائمين خلال عملية إعداد خطة استراتيجية لفترة السنوات الست ٢٠٢٠-٢٠٢٥، تكون موجهة نحو تحقيق النتائج، وأن يعرض هذه الخطة على مجلس الإدارة في دورته السابعة والعشرين.

٢ – واستجابة لهذا الطلب، أُعدّت في عام ٢٠١٨ خطةٌ استراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ أقرَّتها لجنة الممثلين الدائمين، الهيئة الفرعية الدائمة العاملة لما بين الدورات والتابعة لمجلس الإدارة، في جلستها الحادية والسبعين المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (HSP/CPR/72/L.1، الفقرة ٥٨).

ثانيا – الأساس المنطقي لتوخي توجّه استراتيجي جديد: التّغيير من أجل زيادة الأثر

٣ – ستكون الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ بمثابة أول خطة بعد اعتماد عدد من الاتفاقات العالمية الهامة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، منها بالأخص خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة (بما في ذلك الهدف ١١ المعني بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، والخطة الحضرية الجديدة.

٤ – وتُقدّم الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ سردًا يتضمن حججا قوية بشأن التغيير، وتبيّن بوضوح العلاقة بين التحضر المستدام ومفهوم التنمية المستدامة بصورة عامة. فهي تركز على إحداث أثر ونتائج إيجابية لأكثر الفئات تخلفا عن الركب، ولا سيما النساء والشباب في المدن والمستوطنات البشرية الأخرى. وتعرض الخطة رؤيةً ورسالة معدَّلتين وتُبيّن بوضوح أكبر كيف يعتزم الموئل تقديم خدماته إلى الدول الأعضاء والحكومات دون الوطنية والمحلية وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية في المناطق الحضرية من أجل الوفاء بالتزامها والمساهمة في تنفيذ الخطط الإنمائية العالمية، ولا سيما هدف خطة عام ٢٠٣٠ المتمثل في ”عدم ترك أي أحد خلف الركب“.

٥ – وتسعى الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ إلى إعادة تحديد موقع الموئل ككيان عالمي رئيسي ومركز للتميّز والابتكار. وفي هذا الصدد، يعمل الموئل على التركيز مجددا على مكانته كرائد للفكر وككيان رئيسي يرسم ملامح الخطاب العالمي وجدول أعماله بشأن التنمية الحضرية المستدامة، ويدفع بالمناقشات السياسية، ويولِّد المعارف المتخصّصة والمتطورة، ويضع القواعد والمبادئ والمعايير التقنية، ويعمل كأداة مضاعفة في تبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات الخاصة بالمدن والمستوطنات البشرية.

٦ – فكمركز للتميّز والابتكار، يدعو الموئل أيضا إلى إيجاد حلول مستدامة من خلال المشاريع العملية التجريبية والرائدة والمبتكرة التي يمكن تكييفها وتوسيع نطاقها من قبل البلدان والشركاء الآخرين، مع الحرص على أن تُنير النتائج المعيارية السبيل أمام الحلول التشغيلية التحويلية وأن تؤثّر العمليات الميدانية بدورها في العمل المعياري. ومن خلال حفز شبكات الشركاء، بما في ذلك السلطات المحلية، ومقرري السياسات على قيادة عملية التنفيذ الواسعة النطاق للحلول المتطوّرة، سيكون الموئل قادراً على إحداث تغيير تحويلي لصالح ملايين الناس، بما يضمن عدم ترك أي أحد وأي مكان خلف الركب.

٧ - ويشكل التحضّر أحد التوجهات العالمية الكاسحة في يومنا هذا، التي لا يمكن وقفها ولا عكس مسارها. ففي غضون ٣٠ عاما سيعيش ثلثا سكان العالم في المناطق الحضرية. وستشهد المناطق الأقل نموا مثل شرق آسيا وجنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٩٠ في المائة من النمو الحضري وذلك بوتيرة سريعة وضمن حالات على أشدها من حيث النقص في القدرات والموارد وصعوبة التحديات الإنمائية. والتوسع الحضري في هذه الأجزاء من العالم يتسم إلى حد كبير بعدم التخطيط، مما يغذي النمو المستمر للمستوطنات العشوائية أو الأحياء الفقيرة. وهذه الأحياء والمستوطنات في البلدان النامية، التي تستوعب حالياً قرابة مليار شخص، هي بالفعل المظهر المادي للفقر وعدم المساواة في الحضر. وفي عام ٢٠١٥، كان حوالي ٢,٣ مليار شخص لا يزالون يفتقرون إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية، فيما يفتقر ١,٢ مليار شخص عبر العالم إلى إمكانية الحصول على مياه الشرب النظيفة. وتتم معالجة المياه المستعملة في أقل من ٣٥ في المائة من المدن في البلدان النامية. كما يعيش اليوم ١,٦ مليار شخص عبر العالم في مساكن غير لائقة ولا يتمتعون في كثير من الأحيان بضمانات الحيازة.

٨ - وتؤدي المدن دوراً رئيسياً في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيّف معها، ولكنها غالباً ما تكون أيضا أكثر عرضة لخطر هذه الآثار. فلا بُدّ قبل حلول عام ٢٠٣٠ من اتخاذ إجراء عاجل وجذري يحقق تحوّل النظم الحضرية والإسهام في الحدّ من الاحترار العالمي إلى مستوى ١,٥ درجة مئوية. وتتأثر المناطق الريفية أيضا، لكنها لا تستفيد في الغالب من النمو بصورة عامة، فتغذي بذلك الهجرة المستمرة من الريف إلى المدينة، مما يزيد من تعقيد القضايا العديدة التي تحتج إلى المعالجة فيما يتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى. وهناك في العالم اليوم ٧٦٣ مليون مهاجر داخلي و ٢٢٤ مليون مهاجر دولي، يعيش معظمهم في المناطق الحضرية، وهو ما يعني أن واحدا من كل سبعة أشخاص في العالم مهاجر.

٩ - وأصبح الفقر والأزمات الإنسانية والنزاعات أكثر فأكثر من الظواهر الحضرية. ووفقاً للأرقام المسجلة في عام ٢٠١٦، كان ٨٠ مليون نسمة في العالم مشردين بسبب النزاعات والكوارث.

١٠ - وباختصار، تنطوي التحديات التي يطرحها النموذج الحالي للتحضّر على تداعيات عالمية قد تعيق فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة إن لم تُعالَج بطريقة مناسبة ومبتكرة.

١١ - وعلى الرغم من التحديات، فإن التحضر يتيح فرصة للتغيير على جميع المستويات ولجميع أنواع المستوطنات البشرية، من المجتمعات الريفية الصغيرة والقرى والبلدات الأسواق إلى المدن المتوسطة الحجم والمدن الكبرى. وقد أظهرت الأبحاث أن التحضر قد يكون له أثر تحفيزي إيجابي على التنمية ويوفر ظروف معيشية محسنة لفائدة الشرائح الأكثر تخلفا عن الركب. ومع تبني مبادئ الاقتصاد الدائري، تستطيع المدن والبلدات أن تساعد في الدفع بخطة التنمية المستدامة ضمن ما يتعلق بالتغيير الاجتماعي والثقافي وحماية البيئة وتحقيق النمو الاقتصادي. وتعمل المدن، التي تسهم بنحو ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كأدوات تحفيز للابتكار والاستهلاك والاستثمار، مما يجعلها قوة إيجابية لمعالجة القضايا المتعلقة بالفقر والاستبعاد الاجتماعي والتفاوت المكاني والازدهار المشترك والمناخ والبيئة ومختلف أشكال الأزمات. أما الأهم من ذلك فهو التحول الحضري المستدام الذي يتيح فرصة للعمل مع جميع الجهات الفاعلة والمجتمعات المحلية بأنواعها، ولا سيما تلك المستبعدة عادة من هذه العمليات.

١٢ - وستوفر عملية تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ مسارات لتسريع التحول نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فتشييد المدن بالشكل السليم، الذي هو الهدف الأسمى للخطة الحضرية

الجديدة وللهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، سيجعل من الأسهل بلوغ الأهداف والغايات الإنمائية الأخرى وتحقيق تقدم ملموس في المساواة بين الجنسين وإشراك الشباب. ومع ذلك، سوف يتطلب هذا الأمر أن يتوفّر في البلدان، وفي كل مرحلة من مراحل التنمية، الابتكار ورأس المال البشري والمالي والجهود المتظافرة على المستويات العالمي والإقليمي والوطني والمحلي.

ثالثا – عميلة صياغة الخطة الاستراتيجية

١٣ – أخذت عملية صياغة الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ في الحسبان الدروس المستفادة من تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ وخطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس وإطار سينداي والخطة الحضرية الجديدة، واسترشدت بعملية التغيير الداخلي التي ينفذها موئل الأمم المتحدة، وأيضا عملية إصلاح الأمم المتحدة ككل، ولا سيما إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٤ – وفي الفترة الفاصلة بين نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٨، وكأساس لتطوير الخطة الجديدة، أجرى فريق التخطيط الاستراتيجي تحليلا شاملا للحالة روعيت فيه النتائج والدروس المستفادة والتوصيات الصادرة عن الاستعراضات والمراجعات والتقييمات الرئيسية لموئل الأمم المتحدة.

١٥ – وحرصا على أن يكون لعمل موئل الأمم المتحدة أثر حقيقي في تغيير حياة الناس، ولا سيما الفئات الأكثر تخلّفا عن الركب، ومن أجل توطيد وتحسين موقع الموئل استراتيجيا كمركز للتميّز والابتكار، تم اعتماد نهج نظرية التغيير في ضبط التركيز الاستراتيجي للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥. ونتيجة لتطبيق هذا النهج، تمت صياغة بيانات جديدة لرؤية الموئل ومهمته.

١٦ – وينص بيان الرؤية على بلوغ ”نوعية حياة أفضل للجميع في عالم آخذ في التحضر“.

١٧ – أما بيان المهمة فهو يدعو إلى أن ”يشجع موئل الأمم المتحدة التغيير التحويلي في المدن والمستوطنات البشرية من خلال المعرفة والمشورة في مجال السياسات والمساعدة التقنية والعمل التعاوني حتى لا يُترك أي أحد وأي مكان خلف الركب“.

١٨ – وقد شكل بيانا الرؤية والمهمة مصدر إلهام لصياغة هدف الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥، الذي حُدّد في أنّه ”النهوض بالتنمية الحضرية المستدامة باعتبارها دافعا للتنمية والسلام في سبيل تحسين الظروف المعيشية للجميع“. وتم تحديد أربعة مجالات متعاضدة للتغير أو أهداف لبلوغ هذا التغيير المرغوب (انظر الشكل أدناه):

- الحد من عدم المساواة المكانية والفقر في المجتمعات المحلية عبر السلسلة الحضرية الريفية
- تعزيز الرخاء المشترك للمدن والمناطق
- تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتحسين البيئة الحضرية
- العمل بفعالية على منع حدوث الأزمات الحضرية والتصدي لها

نظرية التغيير لدى موئل الأمم المتحدة

الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥

١٩ - وعند وصف مجالات التغيير الأربعة هذه في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥، يشرح موئل الأمم المتحدة مكانته وقيمته وكيفية تعاونه مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وأصحاب المصلحة الآخرين لتحقيق هذه الأهداف، ولبلوغ مقصده في نهاية المطاف خلال فترة السنوات الست. وقد تم تحديد أهداف التنمية المستدامة وأقسام الخطة الحضرية الجديدة التي يسهم فيها كل مجال من مجالات النتائج الاثني عشر. وسوف يتيح هذا النهج للموئل أن يستخدم الخطة في القيام بدور محفز بشكل متزايد وذلك استجابة للتعقيبات السابقة الواردة من أعضاء لجنة الممثلين الدائمين.

موافقة لجنة الممثلين الدائمين على الخطة الاستراتيجية في ٦ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٨

٢٠ - اجتمعت اللجنة الفرعية المعنية بالسياسات وبرنامج العمل، التابعة للجنة الممثلين الدائمين، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ لمناقشة المسودة الأولى للوثيقة، ثم مرة أخرى في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨ لمناقشة مسودة متطورة تستجيب لتعليقات الدول الأعضاء على المسودة الأولى.

٢١ - وفي الاجتماع الأخير للجنة الممثلين الدائمين لعام ٢٠١٨، المعقود في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨، تناول البند ٩ من جدول الأعمال مسألة الموافقة على مشروع الخطة الاستراتيجية المقترحة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥. وقد حظيت المسودة النهائية للخطة بقبول حسن من جانب الدول الأعضاء، وأقرتها لجنة الممثلين الدائمين في اجتماعها الحادي والسبعين.

رابعا - تنفيذ الخطة الاستراتيجية

٢٢ - تُنفَّذ الخطط الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة من خلال برامج العمل والميزانيات المتجددة (الميزانية البرنامجية المقترحة). ويتم عادة استخلاص ثلاثة أطر استراتيجية متتالية من الخطة الاستراتيجية، ثم تتطور هذه الأطر لتصبح في نهاية المطاف برامج عمل وميزانيات.

٢٣ - وبعد إصلاح دورة التخطيط والميزانية بالأمم المتحدة، ورهنا بقرارات أخرى تتخذها الجمعية العامة بهذا الشأن، سيتم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ من خلال ستة برامج عمل وميزانيات سنوية. بيد أنّ هذا الأمر سوف يتطلب السلاسة في مواءمة برامج العمل السنوية مع الخطة الاستراتيجية.

٢٤ - وفي ضوء ما تقدّم، ستتضمن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ البرامج الفرعية المفصلة أدناه.

البرنامج الفرعي ١: الحد من عدم المساواة المكانية والفقر في المجتمعات المحلية عبر السلسلة الحضرية الريفية

٢٥ - في إطار هذا البرنامج الفرعي، سيعزز موئل الأمم المتحدة خبرته الواسعة في مجال الخدمات الأساسية، والإسكان وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، والأراضي، والتنقل الحضري، والحيز العام. والمبادئ التوجيهية الدولية بشأن اللامركزية وسبل الحصول على الخدمات الأساسية للجميع والمبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والعمراني هي بمثابة أطر أساسية لتوجيه النواتج في إطار هذا البرنامج الفرعي. وسيتم تعزيز الجهود في هذه المجالات بالاستناد إلى هذه التوجيهات وغيرها من التوجيهات المعيارية والخبرة الواسعة في تنفيذ المشروعات الميدانية ضمن مجالات من قبيل الحيز العام، والتنقل المستدام،

والمياه والصـــرف الصـــحي، والبنية التحتية الاجتماعية والمادية، والطاقة. ويأتي التركيز الموســـع على نمو المستوطنات الفعالة وتجديدها استجابة للطلبات الواضحة المقدمة من الدول الأعضاء والسلطات المحلية والشركاء من أجل الحصول على مساعدة الموئل، وسيستفيد هذا التركيز من تجربة موئل الأمم المتحدة في مجال توسعة المدن وتجديدها حضريا بشكل مخطط، وأيضا في مجال تحسين المواقع، بما في ذلك المناطق التراثية. وتمثل النتائج في هذا البرنامج الفرعي الأعمال الأساسية لموئل الأمم المتحدة. ومع ذلك، سيتعاون الموئل، في سياق أداء دوره كجهة تنسيق، مع عدد من هيئات التنسيق الأخرى التابعة للأمم المتحدة، مثل آلية الأمم المتحدة للمياه وشـــبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة والطاقة المســـتدامة للجميع، ومع كيانات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، فضلا عن عدد كبير من الشركاء وأصحاب المصلحة غير الحكوميين والقطاع الخاص.

٢٦ - وتم دمج المجالات المواضـــيعية التالية، التي تغطيها الخطة الاســـتراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، ضمن هذا البرنامج الفرعي:

- الخدمات الأساسية الحضرية (البرنامج الفرعي ٤ الحالي)
- التشريعات والأراضي والحوكمة في المناطق الحضرية (البرنامج الفرعي ١ الحالي)
- الإسكان وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة (البرنامج الفرعي ٥ الحالي)
- التخطيط والتصميم الحضريان (البرنامج الفرعي ٢ الحالي)

البرنامج الفرعي ٢: تعزيز الرخاء المشترك للمدن والمناطق

٢٧ - في إطار هذا البرنامج الفرعي، ســـيحتاج موئل الأمم المتحدة إلى بناء معرفته وخبرته. والتركيز الموسع على الاتصال والتخطيط والإقليمي جاء نتيجة للعديد من الدراسات التي أظهرت العلاقة القوية بين التخطيط الحضـــري والإقليمي وتعزيز الرخاء المشـــترك. وســـيعمل موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع شركاء استراتيجيين مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي وجهات أخرى، على دعم السلطات الحكومية من مختلف المستويات لأجل وضع سياسات وأطر وإجراءات تعزز إنتاجية المدن والمناطق من خلال نهج التنمية العمرانية المتكاملة. وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصـــناعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصـــندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمة الدولية للهجرة وغيرها من المنظمات، ســيقوم الموئل بتعزيز النمو الاقتصـــادي الشـــامل للجميع والمســـتدام وتوفير العمالة والعمل اللائق للجميع، ولا ســـيما النســـاء والشـــباب، وذلك بوضـــع جملة من السياسات والإجراءات المحددة.

٢٨ - ويمثل هذا البرنامج الفرعي الجديد مجال عمل موسع لموئل الأمم المتحدة، وهو يحقق التكامل بين العمل المتعلق بالإيرادات المولَّدة محليا أو التمويل البلدي وبين النمو الاقتصادي الشامل الوارد ضمن إطار البرنامج الفرعي ٣ الحالي، الاقتصاد الحضري وتمويل البلديات.

البرنامج الفرعي ٣: تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتحسين البيئة الحضرية

٢٩ - في إطار هذا البرنامج الفرعي، سيعمل موئل الأمم المتحدة كمحفز للعلاقات والإجراءات في الساحة المناخية العالمية، وسيقوم بربط الجهات الفاعلة والسياسات العالمية بالسياقات الوطنية والمحلية. وستُقيم الوكالة هذه العلاقات من خلال عملية مصممة استراتيجيا تجمع بين المشورة في مجال السياسات والدعم التقني والدعوة والخبرات المواضيعية وإنتاج المعرفة وتبادل أفضل الممارسات الدولية. وبهذه الطريقة، ستنشئ برامج عمل المناخ التابعة للموئل منصة لتسهيل الربط في كلا الاتجاهين، أي من العالمي إلى المحلي ومن المحلي إلى العالمي، وذلك عندما تشارك الحكومات المحلية والإقليمية في هذه العمليات. ومن أجل دعم الدول الأعضاء في اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتحسين البيئة الحضرية، سيعمل الموئل مع وكالات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من أجل إدماج الاعتبارات البيئية في صلب السياسات الحضرية المحلية والوطنية والعالمية، وكذلك من أجل تسليط الضوء على الروابط المحلية والعالمية فيما يتعلق بالقضايا البيئية. وسيعمل الموئل أيضاً مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لتعزيز الوعي بقضايا تغير المناخ ونشر المعارف وأفضل الممارسات الدولية دعما لتنفيذ استراتيجيات مواجهة تغير المناخ. كما سيعمل مع منظمة الصحة العالمية من أجل مساعدة الحكومات على تطوير وتنفيذ خطط عمل بشأن الهواء النقي. وفي مجال التكيف، ستشكل مسألة بناء قدرة فقراء المدن على التأقلم مع تغير المناخ مجال اهتمام خاص.

٣٠ - وفي إطار هذا البرنامج الفرعي الجديد، سيُكثّف موئل الأمم المتحدة عمله في مجال التأقلم مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، المنفَّذ في إطار البرنامج الفرعي ٢ الحالي، التخطيط والتصميم الحضريان.

البرنامج الفرعي ٤: العمل بفعالية على منع حدوث الأزمات الحضرية والتصدي لها

٣١ - موئل الأمم المتحدة مدعوٌ، باعتبار خبرته المكتسبة طوال عقود في البلدان المتأثرة بالأزمات وتجربته في مجال المستوطنات الحضرية والبشرية تحديدا، إلى القيام بما يلي: (أ) توفير دعم أفضل لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في البلدان المتضررة من النزاعات أو الكوارث الطبيعية أو البشرية؛ (ب) كفالة إسهام عمله، بطريقة منسقة، في التزام منظومة الأمم المتحدة بالحفاظ على السلام، وكفالة الاستجابة الشاملة على نطاق المنظومة لحالات الطوارئ المعقدة؛ (ج) دعم الدول الأعضاء بشكل أفضل في جهودها الرامية إلى تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠؛ (د) تحسين الدعم المقدم للدول الأعضاء التي تواجه تحديات بسبب تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين (قرار مجلس الإدارة ٢/٢٦). وبوسع موئل الأمم المتحدة أن يقدم حلولاً متكاملة دعماً للجهود الإنسانية والإنمائية والسياسية الأوسع التي تقودها كيانات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فعلى سبيل المثال، يدعم العمل الذي ينفذه الموئل في مجال الأراضي العمل الأوسع في مجال منع النزاعات المنفَّذ بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وأطراف أخرى. ومن المهم لموئل الأمم المتحدة أن يسهم بخبرته في شبكات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، وأن يقدم الخدمات الاستشارية الحضرية إلى المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية.

٣٢ - وفي إطار هذا البرنامج الفرعي الجديد، سيعمل موئل الأمم المتحدة على تعزيز ما يقوم به في إطار البرنامج الفرعي ٦ الحالي، الحد من الأخطار والإصلاح وتعزيز قدرة المدن على التكيف، من أعمال تتعلق بالقدرة على الصمود والانتعاش وإعادة التعمير والاستجابة للأزمات.

٣٣ - أما العمل الذي يقوم به الموئل حاليا ضمن إطار البرنامج الفرعي ٧، البحوث الحضرية وتنمية القدرات، فيجري جمعه تحت العناصر المساعدة على الأداء التنظيمي (أي الرصد والمعرفة، وبناء القدرات). إذ لا بد، تماشيا مع عملية إعادة تنظيم الموئل ليصبح مركزا للتميّز والابتكار، من أداء هذه المهام الشاملة على نطاق جميع البرامج الفرعية.

خامسا - خاتمة

٣٤ - ريثما تنظر جمعية الموئل في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ وتوافق عليها، يطلب الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يأذن له بالشروع، على أساس استثنائي، في إعداد ميزانية الموئل البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وذلك على أساس التوجه الاستراتيجي الجديد لموئل الأمم المتحدة، الذي ترد تفاصيله في مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ (HSP/CPR/71/10)، ودون المساس بأي إجراء لاحق قد يتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن تقرير جمعية الموئل.